زيادة ضرر لانه سبب تغيير اعراب المتن من الرفع الى النصب لا بتكلف بل بتعسف كما سبق والمعنى ان الخفي
من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الاشتراك بين الحذاق وغيرهم في معرفته اي يعرفه كل احد بكون الراوي
باللام السببيه وفي نسخة باللام الاجلية مثلا لم يعاصر من روى عنه اي لم يدرك عصره وقوله مثلا
قيد لم يعاصر يفيد كذلك انه اذا ادرك عصره لكنه ما اجتمع به ولذا قال التلميذ فلا يحصل اه مع قوله
يدرك اه تكرار انتهى وفيه ان الشرح يقتضي الوضوح مع ان الكلام في الواضح او يكون كان الظاهر ان يقول
وقد يكون خفيا فلا يدركه الا الائمة الحذاق بضم المهملة وتشديد المعجمة اي المهرة المطلعون على طرق الحديث
اي تفاصيل معرفة رجال بكونهم ثقة وضبطا وغير ذلك وعلل الاسانيد اي من الاتصال والانقطاع ونحوهما
من العلل القادحة فالاول اي من نوعي السقط وهو الواضح يدرك اي يعلم بعدم التلاقي اي الاجتماع بين
الراوي وشيخه اي على زعمه لكونه علة للادراك اي لكون الراوي لم يدرك عصره اي عصر شيخه او ادركه اي عصره
لكن لم يجتمعا وليست له منه اي والحال انه ليس للراوي من شيخه على تقدير ادراك عصره اجازة ولا وجادة كما يجئ
تفصيلهما ولما اذا ثبت اجازة او وجادة على تقدير عدم الاجتماع فانه يثبت حينئذ تلاق معنوي فينفيهما معتبر
في عدم التلاقي لكن عدة من تثبيت الواضح لا يخلو عن خفا فكانه امر اضافي ومن ثم اي من اجل ان الادراك
المذكور لم يجعل لكل احد على الوجه المسطور احتيج اي في هذا الفن الى التاريخ بالهمزة ويبدل وسيأتي
معناه لتضمنه تحرير مواليد الرواة جمع مولد وهو زمان الولادة ووفياتهم بكسر الفاء وتشديد
التحتية اي انتهاء حياتهم وكذلك امكنة حياتهم ومماتهم واوقات طلبهم اي الحديث وارتحالهم
اي للسماع وقد افتضح اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ اي كثيرين ظهر بالتاريخ كذب دعواهم استئناف
وقع جوابا للسؤال عن كيفية الافتضاح وسببه ويحتمل ان يكون صفة الشيوخ بتقدير ضمير
اي كذب دعواهم بالسماع منهم اي من الشيوخ والقسم الثاني وهو الخفي الظاهر ما فيه السقط المدلس
بفتح اللام قال التلميذ المقسم السقط والمدلس الاسناد الذي وقع فيه السقط فلا يكون الحمل حقيقيا انتهى

وهو

٧٠ وهو لصدق نوعي المدلس وهو ما يقع في الاسناد والنوع الاخر ما يقع في الشيوخ وهو ان يروي عن شيخ
سمعه فيسميه او يكنيه او ينسبه او يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف والنوع الاول مكروه جدا
وكانه لذلك اقتصر عليه وهذا وقيل تعريف الخارج من التقسيم يصدق على الاقسام الحاصلة من التقسيم
الاول بناء على ظاهره فاما ان يلتزم التصادق ويدعى ان التغاير اعتباري او تقييد كل منهما بما لا يوجد
في الاخر ليتباين الاقسام لكون الراوي لم يسم من حدثه واوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه اي به
ومنه التدليس في البيع يقال دلس فلان على فلان اي ستر عنه العيب الذي في متاعه كانه اظلم عليه
الامر وهو في الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان من اسقط من الاسناد شيئا فقد غطى ذلك الذي
اسقط وزاد في التغطية لاتيانه بعبارة موهمة وكذا تدليس الشيوخ فان الراوي يغطي الوصف الذي
به يعرف الشيخ او يغطي الشيخ بوصفه بغير ما يشتهر به كذا حققه البقاعي وبه يتضح قول المصنف
واشتقاقه اي اخذ المدلس من الدلس بالتحريك اي بتحريك الاولين وهو اختلاط الظلام
اي بالنور كما يكون في اول الليل سمي بذلك اي سمي المدلس بالمعنى الاصطلاحي لاشتراكهما في الخفاء
والنور في الخفاء وهذه التسمية من تتمة وجه التسمية كما لا يخفى ويرد اي وحقه ان يرد المدلس
بفتح اللام بصيغة من صيغ الاداء اي بلفظ من الفاظ ما يؤدى به الاسناد يحتمل اي الصيغة وقوع اللقا
بكسر اللام ممدودا وفي نسخة بضم اللام وفي اخره ياء مشددة بين المدلس بكسر اللام ومن اسند
اي بين من روى عنه قال التلميذ الاولى ان يقال يحتمل السماع كما صرح به النووي وغيره انتهى وقال
السخاوي لكن شيخنا باللقاء عن السماع لتصريح غير واحد من الائمة في تعريفه بالسماع قيل الاولى
ان يقول وقوع السماع لان اداء الحديث على وجه مشعر بانه سمعه ممن روى عنه موجب لكون الراوي
مدلسا او يرشدك اليه قوله اوهم سماعه واما اداؤه على وجه مشعر باللقا فلا يوجب لان اللقا
معتبر في المدلس كما صرح به في الشرح واوهم به المتن كعن اي فلان وكذا قال اي فلان ليلا

Copyright © King Saud University

يسمى اي القسم الثاني بذلك اي بالمدلس صح